31 December 2003
Arabic

رسالة مؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس
الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه تقييم لأعمال مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر
٢٠٠٣ أعدته رئاسة المجلس التي تولتها في ذلك الشهر الولايات المتحدة الأمريكية (انظر
المرفق). وقد أعد هذا التقييم بمبادرة منا غير أننا استشرنا بقية أعضاء المجلس قبل تقديمه.
وسأكون ممتنا لكم لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من
وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيمس ب. كاننغهام
السفير
نائب الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة
تقييم لأعمال مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ أعدته
رئاسة المجلس التي تولتها في ذلك الشهر الولايات المتحدة الأمريكية

مقدمة

١ - في ظل رئاسة السفير جون نيغروبونتي، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، اضطلع مجلس الأمن ببرنامج عمل كامل خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وخلال الشهر، اجتمع المجلس لإجراء مشاورات معمقة أسفرت عن اعتماد القرار ١٥١١ (٢٠٠٣) بالإجماع، وهو القرار الذي قرر فيه مجلس الأمن، ضمن جملة أمور، ضرورة تعزيز الدور الحيوي للأمم المتحدة في العراق، وأذن بتشكيل قوة متعددة الجنسيات وحث الدول الأعضاء على المساهمة بالمساعدة فيها، ودعا مجلس الحكم العراقي إلى تقديم جدول زمني وخطوة للعملية السياسية بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. كما أجرى المجلس مشاورات مستفيضة لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط.

مرور عام على قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

٢ - في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - ماري غيهينو، إحاطة إلى المجلس عن الجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام لتنفيذ القرار. وقدمت السيدة إيمي سميت، المستشارة الأقدم للقضايا الجنسانية في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عرضاً لمنظور تنفيذ القرار، وتحدثت عن الدروس المكتسبة والتحديات التي لا تزال قائمة. وأقرت الدول الأعضاء بالمساهمات الهامة التي قدمها تقرير الأمين العام (S/2002/1154) وتقرير فريق الخبراء المستقلين المعني بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (كلاهما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢) إلى الجهود المبذولة لمواصلة تنفيذ القرار، وأوضحت أنها تتطلع إلى تقديم تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٤.

أفريقيا

بوروندي

٣ - في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، قدم مدير شعبة أفريقيا - ١ بإدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، السيد هايلى منكريوس، إحاطة إلى مجلس الأمن عن التطورات في بوروندي. وكان رئيس بوروندي ندايزاي وزعيم المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، نكورونيزا، قد وقعا في ٨ تشرين

الأول/أكتوبر، في بريتوريا، بروتوكولا ينص على إدماج المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية في الحكومة والجيش.

كوت ديفوار

٤ - في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، قدم الممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار، السيد ألبرت تيفوديري، إحاطة إلى مجلس الأمن وناقش الحالة الآخذة في التردّي في كوت ديفوار. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء انسحاب القوات الجديدة من الحكومة، وإخفاق الحكومة في إصدار تشريعات رئيسية معينة، ومقاومة الأطراف للبدء في برنامج لتسريح المقاتلين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم. واعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/2003/99) واتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة إقرار السلام والاستقرار في كوت ديفوار.

ليبيريا

٥ - في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن مناقشته الأولى للحالة في ليبيريا عقب نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وأشاد أعضاء المجلس بجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، ورحبوا بوصول الممثل الخاص للأمين العام، جاك كلاين، وقائد القوة، الجنرال دانييل أوباندي. وأعربوا عن تفاؤلهم بأن ليبيريا قد اجتازت منعطفًا هامًا، كما أعربوا عن تخوفهم نظرا إلى أعمال العنف التي عكرت صفو اليوم الأول من انتشار البعثة والصعوبات المنتظرة. واعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/2003/99) دعا فيه إلى الإسراع في البدء في عملية تسريح المقاتلين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم، مع الإشارة إلى أن تشارلز تايلور لا يزال يلعب دورا غير مساعد من نيجيريا.

آسيا

أفغانستان

٦ - في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، صوت مجلس الأمن بالإجماع على القرار ١٥١٠ (٢٠٠٣)، الذي أذن فيه بزيادة حجم القوة الدولية للمساعدة الأمنية، للسماح بدعم السلطة الانتقالية الأفغانية ومن يخلفها في الحفاظ على الأمن في مناطق أفغانستان خارج كابل والمناطق المحيطة بها. وأشاد أعضاء المجلس بالقرار الذي اتخذته منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في مطلع تشرين الأول/أكتوبر بتنفيذ عملية زيادة حجم القوة. كما مدد القرار ١٥١٠ (٢٠٠٣) ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية حتى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - ماري غيهينو، إحاطة إلى مجلس الأمن عن الحالة في أفغانستان، ركز فيها على

الشواغل الأمنية الملحة وعلى البرامج التي تقوم بها الأمم المتحدة. وناقش أعضاء المجلس التحديات المنتظرة؛ وأعرب كثير منهم عن الأمل في أن يساعد زيادة حجم القوة الدولية للمساعدة الأمنية في التصدي للمشاكل الناشئة عن الوضع الأمني الصعب.

العراق

٧ - عقد مجلس الأمن أربع جلسات مشاورات لمناقشة الحالة في العراق، وانتهت باعتماد القرار ١٥١١ (٢٠٠٣) بالإجماع، وهو القرار الذي تضمن أموراً من بينها وجوب قيام الأمم المتحدة بتعزيز دورها الحيوي في العراق، وأذن بإنشاء قوة متعددة الجنسيات، وحث الدول الأعضاء على الإسهام بمساعدة فيها، ودعا مجلس الحكم العراقي إلى تقديم جدول زمني وخطة للعملية السياسية بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

النفط مقابل الغذاء

٨ - في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، قدم المدير التنفيذي لبرنامج العراق، السيد بينان سيفان، إحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن عن خطة الأمم المتحدة الانتقالية للنفط مقابل الغذاء، وذلك في ضوء سحب الأمم المتحدة مؤخرًا للموظفين الدوليين من العراق.

بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت

٩ - وفقاً لقرار المجلس ١٤٩٠ (٢٠٠٣) المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، انتهت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، وذلك دون إجراء مناقشة في مجلس الأمن. وأصدر الأمين العام تقريره الأخير المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (S/2003/933) الذي عرض فيه تفاصيل أنشطة البعثة من ١٦ حزيران/يونيه إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

الشرق الأوسط

١٠ - في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، طلبت الجمهورية العربية السورية عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في الضربة الجوية التي وجهتها إسرائيل إلى الجمهورية العربية السورية في ٥ تشرين الأول/أكتوبر. وأجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الضربة الجوية الإسرائيلية تكلم خلالها ٣٥ وفداً عن المسألة. وقدمت الجمهورية العربية السورية مشروع قرار (S/2003/945) كي ينظر فيه أعضاء المجلس. وطلبت وفود كثيرة أن تمنح مهلة زمنية للتشاور مع عواصمها وتلقي توجيهات بشأن مشروع القرار.

١١ - وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وفي إطار البند المعنون "مسائل أخرى"، عمت الجمهورية العربية السورية مشروع قرار عن الجدار/السيور الذي تبنه إسرائيل، وذلك بالنيابة

عن مقدمي مشروع القرار. وأجريت مشاورات بشأن مشروع القرار في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة للنظر في قرار الحكومة الإسرائيلية بدء المرحلة الثانية من بناء الجدار/السور. وتكلمت وفود كثيرة عن المسألة. وعقب الجلسة العامة، أجرى أعضاء المجلس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، طرح مقدمو المشروع مشروعهم للتصويت، غير أنه لم يعتمد نتيجة لتصويت سلمي من جانب أحد الأعضاء الدائمين.

١٢ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة المفتوحة الشهرية عن الشرق الأوسط. وقدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد كيران بريندرغاست، إحاطة إلى المجلس عن آخر التطورات. وبعد ذلك، واصل مجلس الأمن مناقشته للمسألة في مشاورات غير رسمية.

١٣ - وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى مجلس الأمن مشاورات غير رسمية بشأن مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي لتأييد "خطة الطريق التي تستند إلى الأداء والتي تؤدي إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني (S/2003/529، المرفق) يقوم على وجود دولتين". واتفق أعضاء المجلس على مناقشة مشروع القرار في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية

١٤ - في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، استعرض وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - ماري غيهينو، تقرير الأمين العام عن الصحراء الغربية المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر (S/2003/1016). وأطلع مجلس الأمن على آخر التطورات بشأن خفض قوام بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية والتقدم المحرز نحو تنفيذ تدابير بناء الثقة التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأكد ضرورة إطلاق سراح المزيد من أسرى الحرب، فضلا عن الاحتياجات الغذائية الملحة للاجئين في مخيمات اللاجئين في تندوف. وقرر المجلس تمديد ولاية البعثة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

أوروبا

البوسنة والهرسك

١٥ - في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، قدم الممثل السامي في البوسنة والهرسك، اللورد باداي أشداون، إحاطة إلى مجلس الأمن عن آخر التطورات في البوسنة والهرسك. وانضم إليه تيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، الذي عرض آخر المستجدات بشأن الجهود المبذولة لإنشاء دائرة لجرائم الحرب في محكمة الدولة للبوسنة والهرسك. ووصف اللورد أشداون التقدم المحرز في الآونة الأخيرة في تنفيذ

الإصلاحات في البوسنة والهرسك. وناشد كل من اللورد آشداون والقاضي ميرون المانحين الدوليين دعم إنشاء دائرة لجرائم الحرب في البوسنة والهرسك للفصل في القضايا المحالة إليها من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

كوسوفو/صربيا والجبل الأسود

١٦ - في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام، السيد هاري هولكيري، في أول مرة يتكلم فيها أمام المجلس منذ توليه مهامه في آب/أغسطس. وعرض على المجلس آخر المستجدات في جهوده لمواصلة الحوار المباشر بين صربيا وبريشتينا وإنهاء أعمال العنف ذات الدوافع العرقية. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للحوار المباشر، ودعوا إلى مشاركة جميع الأطراف مشاركة كاملة في الحوار، وأدانوا أعمال العنف في كوسوفو.

مسائل أخرى

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

١٧ - في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، مثل رئيسا المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وكبيرا المدعين العامين لهما أمام مجلس الأمن لتقديم تقاريرهم السنوية. وعرض رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي تيودور ميرون، ورئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، إريك موس، على المجلس آخر التطورات بشأن عمل المحكمتين والتقدم المحرز في استراتيجيتي إنجاز عمل المحكمتين. وعرض كل من كبيرة المدعين العامين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كارلا ديل بونتي، وكبير المدعين العامين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، حسن جالو، خططهما لتنفيذ استراتيجيتي إنجاز عمل المحكمتين، كما بينا العقبات المحتملة.

١٨ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٥١٢ (٢٠٠٣)، الذي عزز فيه صلاحيات القضاة المخصصين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بحيث يتسنى لهم، خلال فترة تعيينهم لمحاكمة بعينها، البت في إجراءات المحاكمة التمهيدية في القضايا الأخرى إذا ما نشأت الحاجة لذلك، وتمكينهم من القيام بذلك، وزيادة عدد القضاة المخصصين الذين يمكن

تعيينهم في أي وقت من الأوقات للعمل في دوائر المحاكمة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى تسعة قضاة.

١٩ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2003/18)، أكد فيه أن "تمويل تجدييد وإصلاح مرافق السجن في دول أبرمت اتفاقات مع الأمم المتحدة بشأن تنفيذ أحكام السجن التي تصدرها المحكمة يقع ضمن الصلاحيات القانونية المنوطة بالمحكمة الدولية لرواندا بموجب نظامها الأساسي"، كما ذكر أن "هذه الأموال ستستخدم لرفع مستوى أماكن الإقامة في السجن التي ستشغل أو تستخدم عملا بتلك الاتفاقات إلى الحد الأدنى للمعايير الدولية".

لجنة مكافحة الإرهاب

٢٠ - عرض رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب (إسبانيا) تقرير الـ ٩٠ يوما عن اللجنة وبرنامج عملها للفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (S/2003/995، المرفق) في جلسة عامة عقدت في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وأفاد الرئيس أنه في ٣٠ أيلول/سبتمبر، كانت اللجنة قد تلقت التقارير الأولى من جميع الـ ١٩٠ دولة عضو و ٥ دول أخرى، و ١٥٠ تقريرا ثانيا من الدول الأعضاء وتقريرين من دولتين أخريين، و ٧١ تقريرا ثالثا من الدول الأعضاء. وأبلغ الرئيس مجلس الأمن بأنه سيقدم إليه قائمة بالدول المتأخرة في تقديم تقاريرها. كما أفاد الرئيس أن اللجنة تواصل التشديد على التنسيق والشفافية وكفالة المساواة في عملها. ولا تزال اللجنة تعمل من أجل تبني نهج متزايد التأثير في تيسير توفير المساعدة التقنية للدول التي يتبين أنهما بحاجة إلى المساعدة في تنفيذ أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

تقارير الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة

٢١ - قام السفير نيجروبونجي، بصفته رئيس مجلس الأمن، بتمثيل المجلس في اجتماع الأمين العام مع رؤساء الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، واستفاد في ذلك من التقرير السنوي الذي يقدمه المجلس إلى الجمعية العامة (A/58/2). وقدم كل رئيس من رؤساء الأجهزة الرئيسية الأخرى أيضا تقريره عن منظمته.